



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

Asis.Lect. Ahmed
Mahdi Kazem

Prof. Dr. Mahmoud
Hammoud Arrak

Wasit University /
College of Education
for Human Sciences

Email:

Ahmedmahdi4722@gmail.com

Keywords:

Al Hofi , related,
guidance,
Interpretation

Article info

Article history:

Received 13.May.2022

Accepted 16.Aout.2022

Published 15.Nov.2022



Attachment according to Al-Hawfi (died 430 AH) in the books of interpretation

A B S T R A C T

Fakhr al-Din Qabbawa pointed out that the purpose of the phrase is to complement the event that it restricts; to complete the meaning, the restriction may be temporal, locative, or both together. And if it were not for these two restrictions, the event would have remained incomplete in significance. The more restrictions added to the event, the more accurate and closer to perfection (); Attachment “is the moral connection of the phrase to the event, and its adherence to it, as if it were a part of it, whose meaning does not appear without it, and its meaning is not complete without it” (); Therefore, phrase has a close relationship with the factor that completes its significance, and its meaning becomes clear through it, and this means that the phrase must have a factor related to it, as it has no meaning alone. One of the reasons for the difference of grammarians in defining the relative is the presence of more than one factor with which it is correct to relate to the phrase. Thus the tools of the linguistic world and its culture emerge in clarifying the meaning to reach the desired meaning. Ibn Hisham proved the type of the attached, as he said, “They must be related to the act, or what resembles the act, or what begins with what resembles it, or what indicates its meaning” (). One of the most prominent scholars of the fifth century AH, was Abu al-Hasan Ali bin Ibrahim bin Saeed al-Hawfi. He had a great impact on issues of syntax. He is a scholar of grammar and interpretation, and it was said that he was a reciter. He was the instructor and inspirer of many scholars, and he is from the village of Shubra al-Nakhla, from Hawfi in the lands of Egypt. Among the words that the grammarians and commentators differed about in explaining their syntactic meaning and Al-Hawfi had a directive for them as follows:

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol49.Iss2.3309>

التعلُّق عند الحَوْفِيّ (ت430هـ) في كتب التفسير

أ.د. محمود حمود عراك

الباحث: أحمد مهدي كاظم

جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخص البحث:

ترتبط شبه الجملة بالعامل ارتباطاً وثيقاً تُكْمِلُ دلالاته، ويبيّن معناها من خلاله، وهذا يعني أن شبه الجملة لا بدّ لها من عامل ترتبط به، إذ لا معنى لها لو وحدها، وإنّما هي مُكْمِلَةٌ لمعنى العامل موضحة له، فالعلاقة بينهما علاقة تأثّر وتأثير، وقد أشار فخر الدين قباوة إلى أن الغرض من شبه الجملة هو تكملة الحدث الذي تقيده؛ ليتمّ المعنى، وقد يكون القيد زمانياً، أو مكانياً، أو كلاهما معاً ولولا هذان القيدين لبقى الحدث ناقص الدلالة.. وكلما زادت القيود المضافة إلى الحدث كان أدق وأقرب إلى الكمال (ينظر: قباوة، ط5، 1989م، 273)؛ فالتعلُّق "هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها" (قباوة، ط5، 1989م، 273)؛ لذا فشبه الجملة لها ارتباطٌ وثيقٌ بالعامل تُكْمِلُ دلالاته، ويبيّن معناها من خلاله، وهذا يعني أن شبه الجملة لا بدّ لها من عامل ترتبط به، إذ لا معنى لها لو وحدها. ومن أسباب اختلاف النحويين في تحديد المتعلِّق هو ورود أكثر من عامل يصحُّ أن تتعلَّق به شبه الجملة، وهنا تبرز أدوات العالم اللغوي، وثقافته في إيضاح المعنى للوصول إلى المعنى المراد. وقد أثبت ابن هشام نوع المتعلِّق، إذ قال " لا بدّ من تعلُّقهما بالفعل، أو ما يشبه الفعل، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه" (ابن هشام، ط6، 1985م، 566/1). وكان لأبي الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفِيّ وهو أحد أبرز علماء القرن الخامس الهجري أثرٌ كبيرٌ في هذه المسائل فهو عالمٌ بالنحو، والتفسير، وقيل عنه إنه كان قارئاً، تتلمذ على يديه خلق كثير، وهو من قرية شبرا النخلة من حوف في ديار مصر، وقد قيل عنه أنه بغدادي المذهب إذ كان كثير الانتقاء من المذهبين النحويين البصري والكوفي.

الكلمات المفتاحية: الحوفي، التعلُّق، التوجيه، التفسير.

ومن النصوص التي كان للحوفي رأيٌ فيها ما يأتي:

1- متعلِّقٌ أٌ ضخ ضم طحظم

احتمل شبه الجملة أٌ ضخ ضم طحظم في قوله تعالى أٌ صخ صم ضج ضخ ضم طحظم عجم عجم غم [الأعراف: 81] آراء عدّة، وكان لعلماننا الأجلء أسبابهم، وتقديراتهم التي تعصّد توجيهاتهم وآراءهم، ونذكر هذه التوجيهات فيما يأتي:

الوجه الأول: وهو توجيه الحوفي، وأول من قال به، إذ لم يسبقه إليه أحدٌ، ويذهب فيه إلى تعلُّق شبه الجملة أٌ ضخ ضم طحظم بقوله أٌ ضخ. وقد نسب أبو حيان هذا الرأي للحوفي قائلاً: " وقال الحوفي: أٌ ضخ ضم طحظم متعلِّقٌ بـ ضخ و (بل) هنا للخروج من قصة إلى قصة تنبئ بأنهم متجاوزو الحدّ في الاعتداء" (أبو حيان، ط1، 1993م، 337/4)، ونلاحظ أن أبا حيان قد اكتفى بذكره دونما تعليق برفض أو قبول ليأتي من بعده تلميذه السمين الحلبي ليعترض على توجيه الحوفي قائلاً: " وليس بظاهر أن تقول: اشتبهت من كذا، إلا بمعنى غير لائق هنا" (السمين، د.ط، د.ت، 372/5).

الوجه الثاني: وهو تعلُّق شبه الجملة أٌ ضخ ضم طحظم بمحذوفٍ لأنه حال من الرجال، وأوّل من ذكر هذا الوجه هو السمين الحلبي قائلاً: " قوله: أٌ ضخ ضم طحظم فيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من (الرجال)، أي أتأتونهم منفردين عن النساء" (السمين، د.ط، د.ت، 372/5). ويبدو أن السمين الحلبي قد استقى رأيه هذا من شيخه أبي

على العامل إن كان ظرفاً، أما أبو حيان والسمين الحلبي فقد بنيا توجيههما على القاعدة الأساس، وهي عدم جواز تقدم المعمول على العامل.

3- تعلق أ ب بي :

أشار النحاة والمفسرون إلى توجيهات عدة لمتعلق أ ب بي في قوله تعالى أ ب بي **ترتزيم** تن تي تي **ثلاثون** شي **ثبني** في قى قى كا كل [يوسف : 118]، وجاءت توجيهاتهم كالاتي:

1- الوجه الأول: وجّه به الحوفي، وهو تعلق أ ب بي بالفعل (جاؤوا)، إذ قال " أ ب بي (على) متعلقة ب (جاءوا)" (الحوفي، 2015م، 142). وقد اعترض أبو حيان على رأي الحوفي مبيناً عدم صحته (أبو حيان، ط1، 1993م، 289/5)، من دون أن يذكر السبب. في حين نجد أن السمين الحلبي قد ذكر هذا الرأي واعترض عليه، مشيراً إلى عدم صحته مع بيان سبب اعتراضه قائلاً: " وقال الحوفي: إن على قميصه متعلق ب (جاؤوا)، وفيه نظر؛ لأن مجيئهم لا يصح أن يكون على القميص" (السمين، د.ط، د.ت، 456/6). وهذا يعني أن القميص ليس وسيلة للمجيء أو دابة يمكن الركوب عليها للمجيء بالدم.

ونجد الحوفي في موضع آخر يشير إلى تأويل قوله تعالى قائلاً: " وقوله تعالى أ ب بي **ترتزيم** أي : وجاءوا على قميص يوسف بدم كذب أي : ذي كذب، وقيل المصدر وقع موقع المفعول، كما يقع المفعول موقع المصدر، فمعنى كذب مكذوب، كما قالوا ماله معقول أي : عقل... وتأويله وجاءوا على قميصه بدم مكذوب، كما يقول: ما له عقل ولا معقول، ولا له جلد ولا مجلود، والعرب تفعل ذلك" (الحوفي، 2015م، 148-149). وهذا يعني أن الحوفي في هذا النص تحديداً قد تعامل معه بظاهره من دون أن يكون للمعنى الأثر الكبير في تفسير هذا النص، وتحديد المتعلق، أو عدم مراعاة التجانس الدلالي للنص.

ومن الجدير بالذكر أن الطبري قد ذكر هذا التأويل في تفسيره لقوله تعالى أ ب بي **ترتزيم** ، مستشهداً بقول الراعي النميري (الراعي، ط1، 1995، 236)

حتى إذا لم يتركوا عظامه لهماً ولا لفؤاديه معلقوا

مبيناً أن هذا قول بعض نحوي الكوفة (الطبري، ط1، 2000م، 29/13). ويبدو أن الزمخشري قد تابع الحوفي في تحديد المتعلق، إلا أنه قدّر (على) بمعنى (فوق) إذ قال: " فإن قلت: على قميصه ما محلّه؟ قلت محلّه نصب على الظرف، كأنه قيل: وجاءوا فوق قميصه بدم كما تقول: جاء على جماله بأحمال" (الزمخشري، ط3، 1407م، 451/2). وتابعهما أبو السعود في تحديد المتعلق. (ينظر: أبو السعود، د.ط، د.ت، 260/4)

وقد ردّ أبو حيان رأي الزمخشري رافضاً لفكرة أن يكون الفعل (وجاؤوا) هو العامل، إذ قال: " ولا يساعد المعنى على نصب (على) على الظرف بمعنى فوق؛ لأن العامل فيه إذ ذاك جاؤوا، وليس الفوق ظرفاً لهم، بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم... وأمّا المثال الذي ذكره الزمخشري، وهو جاء على جماله بأحمال فيمكن أن يكون ظرفاً للجائي؛ لأنه تمكن الظرفية فيه باعتبار تبدله من جمل إلى جمل، ويكون بأحمال في موضع الحال أي: مصحوباً بأحمال (أبو حيان، ط1، 1993م، 289/5). وهذا يعني أن ردّ أبي حيان للزمخشري هو ذاته رده على الحوفي، بمعنى عدم مراعاة التجانس الدلالي بين المتعلق والمتعلق عند الزمخشري. وواقفه في هذا الاعتراض السمين الحلبي (السمين، د.ط، د.ت، 456/6-457).

2- الوجه الثاني: وهو توجيه محمود الكرمانى (ت505هـ)، إذ يرى أن شبه الجملة أ ب بي حال من الدم، مشيراً إلى أن نعت النكرة لو تقدّم لانتصب على الحال. وليس من الممكن أن يكون صفة (كذب)؛ فما يتعلق بالمصدر لا يتقدّم عليه (ينظر: الكرمانى، د.ط، د.ت، 529/1). وتابعه أبو البقاء في توجيهه، بمعنى أن شبه الجملة في محل نصب حال، فالتقدير عندهما

سج سمّ هو محذوفٌ مقدّرٌ بـ (كائناً أو ثابتاً) مبيناً أنّ من اختار هذا التوجيه هو مكي بن أبي طالب ومن تبعه، ذاكراً لتعليهم لمنع توجيهه الفارسي والحوفي بأنه ليس يوقد على شيء إلا وهو في النار، وفي تعلق حرف الجر بالفعل **سج** فيه تخصيص حال من حال أخرى. ينظر: ابن عطية، ط1، 2001م، 307/3؛ وأبو حيان، ط1، 1993م، 372/5). في حين نجد أن أبا حيان يردُّ على منعهم توجيهه الفارسي والحوفي قائلاً: "ولو قلنا: إنّه لا يوقد على شيء إلا وهو في النار لجاز أن يكون متعلقاً بـ (توقدون)، ويجوز ذلك على سبيل التوكيد، كما قالوا في قوله **أبريز** [الأنعام: 38]" (أبو حيان، ط1، 1993م، 372/5). وكذلك نجد السمين الحلبي يردُّ على أصحاب الوجه الثاني وعلى منعهم توجيهه أبي علي الفارسي والحوفي بقوله: " وهذا غير لازم (السمين، د.ط، د.ت، 40/7). وعليه نجد أن ما اختاره أبو علي الفارسي والحوفي هو الأقرب للصحة، فتكون شبه الجملة **سج** سمّ مخصصة لشبه الجملة الأولى (عليه)، وهو كما ذكر الفارسي من الممكن أن يكون الإيقاد على ما ليس في النار، وينقض قول أصحاب الوجه الثاني بقوله تعالى **أتر تم تن تي** .

5- متعلقاً أ همّ

أورد المفسرون تسعة أوجه في تحديد متعلق **أ همّ** في قوله تعالى **أخ لم لي مج مخ مم مي نج** **نخ نم ني هج هم هي يج يح يخ يم بي ذي** [النحل: 43-44]، وفي أدناه تفصيل هذه الأوجه:

الوجه الأول: أول هذه الأوجه هو ما ذكره الثعلبي (ت427هـ)، إذ يرى أنّ متعلق شبه الجملة **أهمّ** هو فعل مضمر، والتأويل عنده "وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم أرسلناهم بالبينات والزبر" (الثعلبي، ط1، 2015م، 18/6)، وهذا يعني أنّه قدر فعلاً من نفس لفظ الفعل المذكور في الآية السابقة. وقد أيد ابن هشام هذا الرأي رافضاً بقية الآراء من خلال ما أثبتته من حجج لتدعيم رأيه قائلاً: " يجب أن يُقدّر للباء متعلق محذوف، أي أرسلناهم بالبينات؛ لأنّه لا يستثنى بأداة واحدة شيئاً، ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها، إلا إذا كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً له نحو ما قام أحدٌ إلا زيداً فاضل" (ابن هشام، ط6، 1985م، 516/1).

الوجه الثاني: وهو ما ذكره الحوفي، إذ يرى أن قوله **أ همّ** يتعلّق بالفعل (أرسلنا) في قوله تعالى **أخ لم لي مج مخ مم مي نج نخ نم ني** [النحل: 43]، أي الآية السابقة (ينظر: السمين، د.ط، د.ت، 223/7). وهذا يعني أن التقدير عند الحوفي، هو وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات، فجوّز الحوفي أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها مطلقاً، ويدلُّ على ذلك إعرابه (لبصائر) حالاً من (هؤلاء) (ينظر: أبو حيان، ط1، 1993م، 121/7) في قوله تعالى **أ سج سد سخ سم صد صم صج ضد ضد ضم طح ظم عج عم** [الإسراء: 102].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجيه هو أحد اختيارات الشيخ الطوسي فأشار إلى تعلق الباء في **أ همّ** بقوله **أ لم** قائلاً: "وقوله بالبينات والزبر العامل بالباء أحد الأمرين: أحدهما قوله **أ لم** والتقدير ما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم (ينظر: الطوسي، د.ط، د.ت، 379/6)، وفضلاً عن ذلك فقد تبع الزمخشري الحوفي في توجيهه وتقديره، إذ قال: " فأما أنّ يتعلّق بما أرسلنا داخلًا تحت حكم الاستثناء من مع رجالاً أي: وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات، كقولك: ما ضربت إلا زيداً بالسوط؛ لأنّ أصله: ضربتُ زيداً بالسوط" (الزمخشري، ط3/1407هـ، 608/2). وقد ضعفت أبو البقاء ما جاء به الحوفي من توجيهه، فقال: " وفيه ضعف؛ لأنّ ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إذا تمّ الكلام على إلا وما يليها، إلا أنّه قد جاء في الشعر. كقول الشاعر (ينظر: ديوان يزيد بن الطثرية، 41: والعكبري، 1976م، 81/2):

نُبِتْنُهُمْ عَذْبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ
وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وكذلك لم يُجْز أبو حيان هذا التوجيه؛ لمخالفته لمذهب جمهور البصريين، فهم لا يجيزون أن يقع بعد (إلا) إلا مستثنى، أو مستثنى منه أو تابعاً (ينظر: أبو حيان، ط1، 1993م، 479/5)، قائلاً " وهذا الذي أجازه الحوفي والزمخشري لا يجوز

ومما تقدّم يمكن أن نقول أن الوجه الثاني هو أكثر الوجوه قبولاً لدى النحويين والمفسرين لكثرة من قال به مثل أبي البقاء، وابن مالك ورضي الدين الأسترابادي إضافة إلى من تقدّم ذكرهم (العكبري، 1976م، 2/104؛ وناظر الجيش، ط1، 2007م، 2/429؛ والرضي، ط1996م، 4/170)، وكذلك لأنّ هناك من ذهب إلى أن ضرب تكون بمعنى صيّر مع المثل، كما في قوله تعالى **أَمْ يَمْزِجُ مِمَّنْ يَمْزِجُ بِنَبِيِّ هِيَ تَرْتَضِي** [البقرة: 26]، وأجاز بعضهم أن تكون ضرب تأتي بمعنى صيّر مع المثل وغيره، نحو قولنا ضربت الفضة خاتماً، وضربت الطين خزفاً. (ينظر: أبو حيان، ط1، 1998م، 4/2106، وأبو حيان، ط1، 2009م، 6/52) لكن كثرة من اختار الوجه الثاني لا يمنع أن يكون الوجه الثالث صحيحاً؛ وذلك لصحته من حيث الإعراب، وبعده عن التكلف. ولو دققنا النظر لوجدنا أن ورود كلمة (اضرب) في القرآن الكريم أو إحدى صيغها مع كلمة (مثل)، كانت للحديث عن قضية سابقة وردت في القرآن أم لم ترد، وهذا ربما يقودنا إلى أن نقول أن المعنى هنا هو التذكير بأحداث سابقة، فإن الفعل (اضرب) هنا قد يكون بمعنى (انكر). ولا يفوتنا أن نذكر أن الحوفي قد انفرد بتقدير المحذوف، إلا أنه لم يخالف من ذهب إلى أن معنى (اضرب) هو (انكر).

7- متعلّق أُمِّ

انفرد الحوفي في تحديد متعلّق شبه الجملة **أُمِّ** في قوله تعالى: **أُمِّ مَرْغَمٍ مَرْغَمٍ نَهْ هَجَّ** [النمل: 35]، إذ ذهب إلى تعلّق **أُمِّ** باسم الفاعل **مَرْغَمٍ** ويبدو أنه قد واجه انتقادات كثيرة رفضت رأيه، ولم أجد من يؤيده في توجيهه هذا من النحويين والمفسرين حتى اتهمه أغلبهم بالوهم وبطلان الرأي، ومن ذلك ما تحدّث به أبو حيان قائلاً: "وقع للحوفي أن الباء متعلّقة بناظرة، وهو وهم فاحش" (أبو حيان، ط1، 1993م، 8/236)، إذ نجد أن أبا حيان قد ردّ ما تحدّث به الحوفي إلا أنه لم يخبرنا بعلة المنع عنده لئلا يتبيّن سبب المنع الحلي؛ فبيّن سبب منعه قائلاً: "وقد وهم الحوفي فجعلها متعلّقة بـ **مَرْغَمٍ**، وهذا لا يستقيم؛ لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام (السمين، د.ط، د.ت، 8/611)، إذ إن علة المنع عند السمين الحلي هو أن الاستفهام له صدر الكلام، فلا يجوز أن يتأخّر عن متعلّقه، إذ لا يعمل ما قبله فيه، وتابعه في ذلك كثيرون منهم ابن هشام، وابن عادل الحنبلي، والسيوطي، والآلوسي، وابن عاشور، ومحيي الدين مصطفى درويش. (ينظر: ابن هشام، ط6، 1985م، 1/702؛ وابن عادل، ط1، 1998م، 15/161؛ والسيوطي، د.ط، 1974م، 2/311؛ والآلوسي، ط1، 1994م، 10/192؛ وابن عاشور، د.ط، 19/267؛ ومحيي الدين، ط4، 1415هـ، 7/207). ويبدو أن ما دفعهم لهذا التحامل على الحوفي، هو اعتراضهم عليه في بعض الأحيان في عدم مراعاته لما تقتضيه الصناعة النحوية، وأرى أن ما دفع الحوفي لاختيار مثل هذا التوجيه الذي لم يكن فيه مصيباً هو أنه لا يرى أن الصدارة تمنع أن يعمل ما قبلها فيما له الصدارة في الكلام بدليل أن الآلوسي قد اعترض على الحوفي في أكثر من موضع بهذا الخصوص (ينظر: الآلوسي، ط1، 1994م، 7/239؛ و8/44؛ و10/192).

وقد اختار أبو حيان وجهاً آخر في بيان متعلّق شبه الجملة **أُمِّ**، فقال أن **بِمَ** تتعلّق بالفعل **أُمِّ** (ينظر: أبو حيان، ط1، 1993م، 8/236)، وتابعه كل من ردّ رأي الحوفي المتقدّم وهم السمين الحلي، وابن هشام، وابن عادل الحنبلي، والسيوطي، والآلوسي، وابن عاشور، ومحيي الدين درويش (ت1403هـ) (ينظر: السمين، د.ط، د.ت، 8/611؛ وابن هشام، ط6، 1985م، 1/702؛ وابن عادل، ط1، 1998م، 15/161؛ والسيوطي، د.ط، 1974م، 2/311؛ والآلوسي، ط1، 1994م، 10/192؛ وابن عاشور، د.ط، 19/267؛ ومحيي الدين، ط4، 1415هـ، 7/207).

ومما تقدّم نستطيع أن نرجّح أن متعلّق شبه الجملة **أُمِّ** هو الفعل **أُمِّ** وليس **مَرْغَمٍ**؛ وذلك لكثرة مؤيدي هذا الرأي وهذا مما ينبئ بصحته، وكذلك عدم دقة المعنى في حال تعلّق شبه الجملة باسم الفاعل (ناظرة)، وليس كما يدعي معارضو رأي الحوفي أنه أخطأ في الصناعة النحوية، بل العكس فقد وافق الصناعة النحوية، فعلق شبه الجملة بما يسبقه مما

يشبه الفعل وهو اسم الفاعل (ناظرة)، ولم يعبأ بما له الصدارة في الكلام، إذ إن حروف الجر لها ميزة خاصة تختلف عن بقية الألفاظ، ويحق لها ما لا يحق لغيرها.

الخاتمة

خلاصة الكلام أن التعلُّق يدور في كلام المعربين كثيراً، وهم يريدون به الارتباط المعنوي، فإذا ارتبطت كلمة بكلمة أخرى في المعنى كانت المرتبطة متعلِّقة والكلمة الأخرى مُتعلِّقاً بها. وقد اختصوا بذلك شبه الجملة من الجار والمجرور أو الظرف، واهتمام المعربين بالتعلُّق تقتضيه أسباب مهمة لمرعاة تأليف الكلام، فهو يبيِّن علائق الكلم بعضها ببعض، وما هو عاملٌ وما هو معمول. وكذلك تعيين المعنى الدقيق حين تتداخل الألفاظ وتتعدد العوامل، فحقيقة التعلُّق ارتباط معنويٌّ مختصٌّ بشبه الجملة، ولأنَّه عمل في محلِّها.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الاتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب- سورية، ط5، 1989م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، تح إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية- بيروت، ط4، 1420هـ.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت1403هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية- حمص- سوريا ودار اليمامة، دمشق- بيروت، ودار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط4، 1415هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت761هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط.)، (د.ت.).
- البرهان في علوم القرآن، علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي (ت430هـ)، رسالة دكتوراه، إبراهيم عناني عطية عناني، إشراف سيد أحمد نجم، جامعة المدينة العالمية- ماليزيا، 2015م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تح: محمد علي الجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1976م.
- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، تح أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، (د.ط.)، (د.ت.).
- التحرير والتوير، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، دار التونسية للنشر، تونس، 1984.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح حسن هنداوي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، 2009م.
- تفسير أبي السعود المسمّى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت951هـ)، دار المصنف، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت.).
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1993م.
- تفسير الجلالين الميسر، جلال الدين المحلي (ت864هـ) وجمال الدين السيوطي (ت913هـ)، تح فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط3، 2003م.
- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تح: محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- تفسير النَّسْفِي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت710هـ) تح يوسف علي بديوي، راجعه محيي الدين ديب متو، دار الكلم الطيب، دمشق، ط1، 1998م.
- تفسير يحيى بن سالم، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، (ت200هـ)، تح هند شليبي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 2004م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، تح مجموعة محققين، دار السلام، ط1، 2007م.
- الحُجَّةُ للقرءاء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1987م.
- الدُرُّ المصنُون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تح : أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط.)، (د.ت.).
- ديوان الراعي النميري، شرح: واضح الصّمد، دار الجبل، بيروت، ط1، 1995م.
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي، المولى أبو الفداء (ت1127هـ)، دار الفكر - بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبْعِ المثاني، شهاب الدين السيّد محمود الألوسي البغدادي (ت1270هـ)، ضبطه وصحّحه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1994م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت900هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1955م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905هـ)، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عُمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
- شعر عُروة بن حزام، تح إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع: 4، 1961م.
- شعر يزيد بن الطُّرَيْبِ، صنعة حاتم صالح الضامن، مطبعة أسعد، بغداد، 1973م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة الكرمانى (ت505هـ)، تح شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، مؤسسة علوم القرآن بيروت، (د.ط.)، (د.ت.).
- فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري (ت1307هـ)، عني بطبعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، 1992م.
- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري (ت538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أشرف على إخراجه صلاح باعثمان وحسن الغزالي وزيد مهاوش وأمين باشه، تح خالد بن عون العنزي، دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2015.
- اللباب في علوم الكتاب، سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت775هـ)، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م.
- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي (ت1332هـ)، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت437هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد القرءاء (ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (ت761هـ)، تح د. مازن المبارك ومحمد علي حمد لله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985.